

للجزائر



# تقرير رصد الوضع الاقتصادي

الاستثمار في البيانات من  
أجل نمو اقتصادي  
متنوع

ربيع 2024



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





# ملخص تنفيذي

ح ققت الجزائر نمواً قوياً في عام 2023، و بدأ التضخم في التباطؤ. ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1%، مدعوماً بنمو قطاع المحروقات، حيث عوض إنتاج الغاز الطبيعي التخفيضات المتكررة في حصص إنتاج النفط الخام. كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع الصناعات الاستخراجية 3.7%، بسبب تسارع نمو الاستثمار والانتعاش الملحوظ في الاستثمار العمومي، مما أدى إلى زيادة في الواردات. و ظل الاستهلاك الخاص ديناميكياً، مدفوعاً بزيادة الأجور في القطاع العمومي، الأمر الذي أدى إلى تحفيز القطاعات التي تزود الأسر بالسلع والخدمات. من ناحية أخرى، ظل التضخم عند 9.3% في عام 2023 و تباطأ إلى 5.0% سنوياً في الربع الأول من عام 2024 بسبب تراجع أسعار المنتجات الزراعية الطازجة و قوة الدينار و انخفاض أسعار الواردات.

أدى انخفاض سعر المحروقات في عام 2023 إلى تقليص فائض الحساب الجاري و زيادة عجز الميزانية العمومية و نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي. أدى انخفاض أسعار تصدير المحروقات و الأسمدة و الزيادة الحادة في حجم الواردات إلى انكماش سريع لفائض الميزان التجاري، و لكن استمرت احتياطات الصرف في الارتفاع، لتصل إلى 16.1 شهراً من الواردات في نهاية عام 2023. ومع ذلك، ظلت إيرادات المحروقات في الميزانية العمومية ثابتة، لكن مع الزيادة الكبيرة في كتلة الأجور والاستثمار العمومي، اتسع عجز الميزانية العمومية ليصل إلى 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي. تم تمويل العجز بشكل أساسي من خارج القطاع البنكي، حيث انخفضت الإصدارات السيادية، مع زيادة الادخار النفطي إلى 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع طفيف في الدين العمومي إلى 49.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

من المتوقع أن يتباطأ النمو في عام 2024 في ظل انخفاض الإنتاج النفطي و الزراعي، قبل أن يتحسن في عام 2025. في السيناريو المرجعي، من المتوقع أن تظل تقليصات حصص النفط سارية المفعول، و من المتوقع تراجع طفيف للناتج المحلي الإجمالي للمحروقات في عام 2024، في حين يتوقع أن يظل النشاط خارج قطاع المحروقات ديناميكياً، مدعوماً بالاستثمار و الاستهلاك الخاصي بسبب زيادات أجور الموظّفين للسنة الثالثة على التوالي. و وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الأرقام

الصناعية عن حالة الطقس و تطور المحاصيل الزراعية، من المتوقع أن يكون نمو الإنتاج الزراعي محدوداً في عام 2024. و من المتوقع أن يبلغ النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي 2.9% في عام 2024، و يرتفع إلى 3.7% في عام 2025 مع تعافي إنتاج النفط و الإنتاج الزراعي.

في ظل زيادة الواردات و النفقات العمومية، سيؤدي انخفاض عائدات المحروقات إلى زيادة الضغط على التوازنات الخارجية و توازنات الميزانية العمومية. في السيناريو المرجعي، من المتوقع أن تنخفض صادرات المحروقات و ترتفع الواردات، مما يتماشى مع ديناميكية الطلب المحلي، ما يعيد الميزان التجاري إلى التوازن في عام 2024 قبل أن يولد عجزاً في الميزانية العمومية في عامي 2025 و 2026. انخفاض إيرادات المحروقات و موجة جديدة من زيادات في الأجور و التحويلات قد يعوضا بشكل كبير ديناميكية الإيرادات الجبائية و تباطؤ النفقات الاستثمارية، و من المتوقع أن يزداد عجز الميزانية في عام 2024 قبل أن يستقر خلال السنتين التاليتين، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الدين العمومي بحيث يتوقع أن يتجاوز 55% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026.

و لا يزال تقلب أسعار المحروقات يمثل الخطر الرئيسي على توازنات الاقتصاد الكلي، حيث تشير متطلبات التمويل المتوقعة إلى أهمية إعادة التوازن التدريجي للميزانية. أدت الزيادة في الواردات و الإنفاق العمومي إلى اتساع عجز الحساب الجاري و عجز الميزانية العمومية خارج قطاع المحروقات، مما جعل أرصدة الاقتصاد الكلي أكثر عرضة لديناميكيات أسعار النفط العالمية، في بيئة تتسم بقلبة الرؤية الجيوسياسية. و في حين أن احتياطات الصرف لا تزال مريحة، فإن احتياجات تمويل الميزانية تتطلب سياسات إنفاق عمومي حكيمة و إعادة التوازن التدريجي للميزانية. و في الوقت نفسه، تؤكد شحنت الأمطار و ارتفاع درجات الحرارة في السنوات الأخيرة، مع ما لهما من آثار على الإنتاج الزراعي و التضخم و الواردات، على حساسية الاقتصاد الجزائري لتغير المناخ.

ينبغي تكييف الجهود الرامية إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص و التنويع الاقتصادي. تؤكد المخاطر المرتبطة بتقلب

تكثيف الجهود المبذولة لرقمنة الإدارة الجزائرية، و كذلك بعض المنشورات الصادرة عن بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاءات، بما في ذلك إعادة تحديد أساس الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة. تمثل مصادر البيانات البديلة المستخدمة في هذا التقرير، مثل بيانات الأقمار الصناعية، عن تطور الزراعات أو الإضاءة الليلية، أداة مكتملة و مفيدة للإحصاءات الاقتصادية و الاجتماعية المعتادة و التقليدية. مع ذلك، فإن تحسين توفر البيانات الاقتصادية الرسمية و دقة تفاصيلها و مدى توقيتها، لا سيما فيما يتعلق بنشاط الاقتصادي و الاستثمار و سوق العمل، يظل أمراً في غاية الأهمية. ستدعم أنظمة البيانات المحسنة التوجه نحو الميزانية القائمة على النتائج و صنع سياسات القائمة على البيانات. كما أنها ستوفر بيانات اقتصادية دقيقة و شاملة للباحثين و المحللين و المستثمرين المحليين و الدوليين، مما يحد من قلة الرؤية الاقتصادية و يشجع الاستثمار.

أسعار النفط و الغاز العالمية على أهمية دعم التنويع الاقتصادي من خلال تسريع استثمارات القطاع الخاص و الاستثمار في القطاعات خارج قطاع المحروقات و يهدف كل من قانوني الاستثمار لعام 2022، و البنوك و النقود لعام 2023، و الانضمام الرسمي إلى اتفاقية التجارة الحرة في القارة الأفريقية، و قانون الأراضي الاقتصادية لعام 2023، و إطلاق إصلاحات البنوك العمومية، إلى تحفيز الاستثمار الخاص لتعزيز التنويع الاقتصادي. و ينبغي تعزيز هذه الجهود، لا سيما من خلال ضمان مساهمة هذه التدابير بشكل فعال في تحفيز بيئة الأعمال، نظراً لأن الاستثمار العام، الذي كان في السابق محرك النمو في الجزائر، أصبح مقيداً بشكل أكبر بالنفقات الجارية الغير مرنة و المتزايدة بسرعة.

مواصلة تحسين أنظمة البيانات من شأنها أن تدعم الاستثمار و رسم السياسات العمومية. في عامي 2023 و 2024، تم





مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW  
Washington, DC 20433